الصباح الاقتصادية 12
العدد 3056 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 15 شعبان 1439 - الموافق 1 مايو 2018
Tuesday 1 May 2018 - No.3056 - 11 th Year

استكمالاً لجهود الكويت في تطوير تلك الصناعة

الهاشل : مؤتمر «المالية الإسلامية» يناقش تحديات القطاع وسبل مواجهتها

- المؤتمر في جلساته الثلاث يسلط الضوء على المالية الإسلامية باعتبارها مشروعاً ذا قيمة عالمية
- مناقشة أهمية بناء نظام رقابي محكم وكيفية تعزيز الأطر الإشرافية للهيئات التنظيمية

محمد الهاشل

- مشاركة أكثر من عشرين متحدثا من بينهم أربعة محافظين ونواب محافظين لبنوك مركزية

أكد بنك الكويت المركزي ان مؤتمر (المالية الإسلامية) الذي سيعقد غدا الأربعاء بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية سيسلط الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعة المالية الإسلامية وسبل مواجهة تحدياتها.

وقال محافظ (المركزي) رئيس المجلس الأعلى للخدمات المالية الإسلامية الدكتور محمد الهاشل في تصريح صحفي أمس الاثنين إن المؤتمر سيبحث كيفية استفادة الحكومات من المالية الإسلامية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام ودورها في تقديم قيمة عالمية مضافة للحكومات والشركات والأفراد في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة وللمسلمين وغير المسلمين.

وأضاف الهاشل ان المؤتمر سيناقش كذلك أهمية بناء نظام رقابي محكم للمالية الإسلامية وكيفية تعزيز الأطر الرقابية والإشرافية للهيئات التنظيمية إضافة إلى تحديات التكنولوجيا المالية وآثارها على الصناعة المالية الإسلامية.

وأوضح أن المؤتمر سيسلط الضوء ايضا على دور الجهات الرقابية في التحقق من قدرة القطاعات المالية على مواجهة متطلبات الأمن السيبراني كأحد التحديات الرئيسية أمام قطاع الخدمات المالية.

وذكر أن المؤتمر يمثل ملتقى يجمع بين الهيئات التنظيمية والرقابية وقادة الصناعة المالية الإسلامية لعرض رؤاهم وأفكارهم وتبادل التوصيات واقتراح سبل مشتركة للمضي قدما في مجال تطوير العمل المصرفي الإسلامي على النطاق الدولي.

وأشار إلى مشاركة أكثر من عشرين متحدثا من بينهم أربعة محافظين ونواب محافظين لبنوك مركزية وخمسة رؤساء تنفيذيين لبنوك إسلامية إضافة إلى مسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى من مؤسسات دولية منها البنك الدولي ولجنة (بازل) للرقابة المصرفية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة إلى جانب علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية وممثلين من شركات التكنولوجيا المالية.

وبين أن انعقاد المؤتمر يأتي بالتزامن مع مسيرة تطور هذه الصناعة ليكون أحد أكبر المؤتمرات في العالم حول المالية الإسلامية لافتا إلى أن مناقشات المؤتمر ستسفر عن رؤى ثمينة وستضع توصيات واستراتيجيات ملموسة لبناء أساس قوي لصناعة مالية إسلامية عالمية متوازنة أخلاقيا وعادلة اجتماعيا ومستقرة ماليا ومنتجة اقتصاديا.

يذكر أن الاجتماعات السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2018 سوف تعقد في الكويت في الفترة بين 1 و3 من مايو بالتوازي مع المؤتمر وسيستضيف بنك الكويت المركزي ورش العمل والجلسات التي تهدف إلى تعزيز التواصل بين الأعضاء وأقطاب الصناعة المالية الإسلامية إضافة إلى اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الأعلى.

وشكلت الكويت الانطلاقة الاساسية للصناعة المالية الإسلامية قبل أربعة عقود وساهمت في تعزيز حضور هذه الصناعة في العالم.

ومن هذا المنطق تسعى الكويت عبر مؤتمر المالية الإسلامية الذي يعقده بنك الكويت المركزي بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بعد غد الاربعاء تحت عنوان (المالية الإسلامية - أطروحة عالمية) إلى استكمال تلك الجهود ورعاية هذه الصناعة التي لاتزال في مرحلة تستدعي من الجميع العناية بها وتطويرها.

ويسلط المؤتمر في جلساته الثلاث الضوء على المالية الإسلامية باعتبارها مشروعا ذا قيمة عالمية يمكن أن يقود نموا مستداما شموليا يعود بالنفع على الجميع خصوصا أن الموضوعات التي ستناقش في المؤتمر ستؤول إلى توصيات قابلة للتطبيق وفي حال تبنيها بشكل جماعي يمكن أن تفضي إلى مزيد من التطور في هذه الصناعة على المستوى العالمي.

وتناقش الجلسة الاولى التي تحمل عنوان (الاستفادة من المالية الإسلامية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام) ويتحدث فيها محافظ مصرف الإمارات المركزي مبارك المنصوري ورئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد المرزوق ومسؤول من مجموعة البنك الدولي ومختصون آخرون آليات الاستفادة من المالية الإسلامية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

وتبحث الجلسة ما برهنته الاقتصادات في الوقت الراهن من انها عرضة للمخاطر الناشئة وتباطؤ وتقلبات النمو في ضوء عدم وجود انظمة مالية متنوعة فضلا عن الأوضاع المتغيرة للأسواق الاقتصادية الكلية بما في ذلك الهبوط الحاد لأسعار النفط وارتفاع عجز الموازنة الذي أدى بدوره إلى تزايد الاهتمام والرغبة في التنوع الاقتصادي.

ويبحث المتحدثون في الجلسة ايضا امكانية لجوء الحكومات والمؤسسات الى المالية الإسلامية كاستراتيجية لتنويع مصادر التمويل ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فضلا عن استفادة الحكومات من المالية الإسلامية كأداة للرفع المالي من شانها تحسين بنيتها التحتية المالية وزيادة التعاون الدولي.

وأثبتت الاقتصادات الحديثة في الآونة الأخيرة أنها عرضة للمخاطر الناشئة وتباطؤ النمو والتقلبات الناجمة عن عدم وجود أنظمة مالية متنوعة على الرغم من التقدم الكبير الذي حققه الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلا أنه لا يزال حتى الآن عرضة للعديد من المخاطر المستجدة.

وبحسب تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي لعام 2018 فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي بلغ 3 في المئة وهو الأعلى منذ عام 2011 ومن المتوقع ثبات هذا المعدل خلال العام الحالي كما أن هذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية العالمية يتيح فرصة أكبر لبعض الدول لتركز سياساتها الاقتصادية على القضايا طويلة الأمد كالنمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحد من البطالة.

ويسعى المتحدثون في المؤتمر إلى تقديم المالية الإسلامية كأطروحة ذات قيمة عالمية تتمتع بقبول الجميع يتمثل جوهرها في مبادئ المشاركة في الأرباح والخسائر وارتباط العمليات بأصول حقيقية والربط بين القطاعات المالية والاقتصادية والتركيز على الاستثمار المسؤول والأخلاقي.

وحققت المالية الإسلامية نموا ملموسا ليصل إلى 2ر2 تريليون دولار أمريكي وانتشارا غير مسبوق في اكثر من 80 دولة في العالم حيث كان هذا النمو السريع لقطاع المالية الإسلامية واستقراره المستمر محط انظار المجتمع الدولي بغية الاستفادة منه في تحقيق الأهداف العالمية من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أسواق الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

اما الجلسة الثانية فتحمل عنوان (بناء اطار تنظيمي قوي وفعال) يتحدث فيها محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج ونائب محافظ بنك الكويت المركزي يوسف العبيد ونائب محافظ بنك ماليزيا المركزي عبد الرشيد غفور إضافة الى امين عام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بيلو لاوال دانياتا وامين سر لجنة بازل للرقابة المصرفية وعضو مجلس ادارة بنك الكويت الدولي انور ابوخمسين.

وستتطرق الجلسة إلى ما يواجهه صناع السياسات في ظل وجود بيئة رقابية سريعة التغير والضغوط المتزايدة لتطوير تعليمات صارمة لتدعم نظاما رقابيا محكما في وقت تتسع الفجوة الرقابية بين الأسواق المتقدمة وتلك الناشئة ما يفرض تحديات كبيرة أمام تطوير نظام مالي قوي.

وتطرح الجلسة رؤى حول تحسين التشريعات والملاءمة والمرونة والتقارب في النظم التشريعية لتتبنى عمليات الموازنة وتعزيز الاجراءات التحوطية الجزئية باجراءات تحوطية كلية ورقابة فعالة مبنية على المخاطر وذلك مع استمرار المالية الإسلامية في أداء دور فعال في تطوير البنى المالية والتنظيمية.

أما الجلسة الثالثة فتحمل عنوان (مواجهة النظم المالية المضطربة) وتبحث تحديات التكنولوجيا المالية الحديثة والافتقار الى التكنولوجيا الرقابية بالاضافة الى المخاطر المحتملة على الامن السيبراني التي فرضت مجتمعة ضغوطا متزايدة على الصناعة المالية سواء الجهات الرقابية او المؤسسات المالية الإسلامية.

ويشارك في هذه الجلسة أطراف من مختلف دول العالم مهتمة بقطاع المالية الإسلامية لتعرض أفكارها ورؤاها حول كيفية تجاوز المؤسسات المالية الإسلامية لهذه التحديات.

كما تبحث الجلسة عددا من التكنولوجيات والمبادرات التي تكتسب زخما في القطاع ومنها (البلوكتشينز) والتكنولوجيا الرقابية والمعروضات الأولية من العملات الافتراضية والتمويل الجماعي والتوزيع الرقمي وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الموزعة وغيرها.

ويناقش المجتمعون في الجلسة ضمان توافق حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة المقدمة لخدمة قطاع المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث ان احد الأدوار المنوطة بهيئة الرقابة الشرعية هو الإشراف على المنتجات المبتكرة فهي الجهة التي تحمل على عاتقها المسؤولية الكاملة عن توافق جميع الحلول الجديدة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وكان بنك الكويت المركزي حقق نجاحا في مؤتمر المالية الإسلامية الاول الذي اقيم في الكويت في نوفمبر 2015 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وحمل حينها عنوان (المالية الإسلامية.. تلبية الطموحات العالمية).

يذكر ان الاجتماعات السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2018 سوف تعقد في الكويت في الفترة بين 1 و3 من مايو بالتوازي مع المؤتمر وسيستضيف بنك الكويت المركزي ورش العمل والجلسات التي تهدف إلى تعزيز التواصل بين الأعضاء وأقطاب الصناعة المالية الإسلامية إضافة إلى اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الأعلى.

«أسواق المال» تبدأ إجراءات مزايدة أسهم رأس مال البورصة

أعلنت (هيئة أسواق المال) رسميا أمس الاثنين البدء بإجراءات المزايدة على حصة ما بين 26 الى 44 في المئة من أسهم رأس مال شركة (بورصة الكويت).

وأوضحت الهيئة على موقعها الالكتروني أن هذا الإعلان يأتي تنفيذا لنص المادة 33 من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته على أن تخصص للشركات المدرجة في البورصة مع مشغل عالمي للبورصات او مشغل عالمي منفردا.

وأشارت الى ان معايير التأهيل للمشغلين العالميين تتطلب أن يكون مقرهم في دولة مصنفة ضمن الأسواق الثانوية الناشئة أو أعلى من ذلك من شركة (فوتسي راسل) او مصنفة على أنها سوق ناشئ أو أعلى من ذلك من قبل (ام اس سي آي).

وأضافت انه ينبغي ايضا الا تقل القيمة السوقية الاجمالية للأوراق المالية المدرجة لدى المشغل العالمي عن 200 مليار دولار والا يقل عدد الشركات المدرجة لدى المشغل العالمي عن 300 شركة او الا تقل ايراداته السنوية الاجمالية لعام 2017 عن 200 مليون دولار. وفيما يتعلق بمعايير التأهيل للمشغلين للشركات المحلية اشارت الهيئة الى انه ينبغي أن تكون شركة كويتية مدرجة في بورصة الكويت وتم تأسيسها وتسجيلها داخل دولة الكويت وتكون مدرجة في السوق الأول او الرئيسي أو بنك أو شركة استثمار أو تمويل وحاصلة على ترخيص من الهيئة او مسجلة في البنك المركزي.

وطلبت الهيئة من الشركات المحلية والمشغلين العالميين المؤهلين تقديم كتاب ابداء الاهتمام والموافقة عدم الإفصاح وتقديم المستندات في موعد أقصاه 21 مايو 2018 كموعد نهائي لتقديم هذه المستندات من الشركات المحلية و29 يونيو 2018 كموعد نهائي لتقديم المستندات من المشغلين العالميين.

وقالت انها تشجع المشغلين العالميين على تقديم مستنداتهم قبل التاريخ المشار اليه للتمكن من الحصول الى المستندات المتعلقة بعملية المزايدة في وقت مبكر علما انه سيتم إطلاق غرفة البيانات الافتراضية بحلول 24 مايو 2018.

وأكدت انها تهدف إلى استقطاب مستثمرين لديهم القدرات والإمكانيات التي تعزز من تطوير وتنمية بورصة الكويت لتكون سوقا رائدا على المستوى الإقليمي.

وافادت بانها ستعقد اجتماعا للرد على استفسارات الشركات المحلية المؤهلة وستقوم بالتواصل معها لتحديد تفاصيل هذا الاجتماع مبينة ان الهدف من ذلك الرد على الأسئلة وتقديم المزيد من المعلومات.

يذكر أنه لدى بورصة الكويت 176 شركة مدرجة تعمل في جميع المجالات بإجمالي رأس مال يبلغ 28ر7 مليار دينار كويتي (نحو 95ر4 مليار دولار أمريكي) وتتركز الخدمات الأساسية المتوفرة لدى البورصة على الأسهم ويوجد خطة لتوسيع نطاق تلك الخدمات لتشمل المزيد من المنتجات والخدمات.

وفي الأول من إبريل 2018 دخلت بورصة الكويت مرحلة جديدة من خلال تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق.

«المركزي»: تخصيص سندات وتورق بـ 200 مليون دينار لثلاثة أشهر

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الاثنين تخصيص سندات وتورق بقيمة إجمالية قدرها 200 مليون دينار كويتي (نحو 660 مليون دولار أمريكي).

وقال (المركزي) إن أجل الإصدار يبلغ ثلاثة أشهر بمعدل عائد قدره 2.250 في المئة.

يذكر أن آخر تخصيص إصدار سندات وتورق لبنك الكويت المركزي كان في 24 ابريل الحالي بقيمة إجمالية قدرها 240 مليون دينار (نحو 792 مليون دولار أمريكي) لأجل ثلاثة أشهر بمعدل عائد 2.250 في المئة.

عقب تكريمه من المؤتمر المصرفي العربي كرجل الإعمار والتنمية لعام 2018

بوخمسين : يتوجب إحياء مشروع إنشاء بنك عربي دولي لحماية أموال المودعين بالخارج

- الجراح: نحتاج الى الاعتماد على التكنولوجيا المالية الحديثة لتطوير القطاع المصرفي العربي
- مطلوب المزيد من التدابير لاستقرار النظام المصرفي العربي ليتناغم

اتحاد المصارف العربية مكرما جواد بوخمسين

- تجنيب أصحاب الأموال والدول حدوث أي هزات اقتصادية صعبة
- تعديل القوانين التي تحكم العمل المصرفي بما يضمن الفاعلية في الرقابة

دعا رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الى الاعتماد على التكنولوجيا المالية الحديثة لتطوير القطاع المصرفي العربي وتحسين قدراته التنافسية.

وقال الشيخ محمد الجراح في ختام أعمال مؤتمر اتحاد المصارف العربية ان قطاع التكنولوجيا المالية شهد تطورا كبيرا في السنوات الماضية بخاصة مع النمو المتزايد لدور الشركات الناشئة في هذا المجال والخدمات المتنوعة التي تقدمها.

واشار الى معرض انعقد على هامش المؤتمر بعنوان "الشمول والتثقيف المالي لطلاب الجامعات المصرية والدولية" لافتا الى مشاركة اكثر من 2000 طالب وطالبة في فعاليات المعرض.

وأشاد بالتطور الكبير الذي يشهده القطاع المصرفي بدولة الكويت مشيرا الى دور بنك الكويت المركزي في "التنظيم والمراقبة الشديدة" لنمو المصارف.

وكان المؤتمر الذي انعقد على مدار يومين بالتعاون مع البنك المركزي المصري ناقش موضوعات من أبرزها تطورات التكنولوجيا المالية والآثار المتوقعة على الاستقرار المالي والمخاطر النظامية بالإضافة الى الشركات الناشئة وحاضنات ومحفزات أعمال التكنولوجيا المالية كما ناقش دور الحكومات في دعم التحول الرقمي والتوسع في الاعتماد على التكنولوجيا المالية وأهمية التكنولوجيا المالية والأليات الحديثة في تعزيز الشمول المالي ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الى جانب دور البنوك المركزية في مواجهة التحديات التنظيمية والرقابية للتكنولوجيا المالية.

وكرم المؤتمر المصرفي جواد احمد بوخمسين رئيس مجموعة بوخمسين القابضة، حيث تم اختياره رجل الأعمار والتنمية لعام 2018 باعتباره حقق على مدار 50 عاما العديد من الإنجازات والمشروعات في شرايين الاقتصاد الكويتي ومنها مشروعات تنموية في مختلف الدول العربية فضلا عن إسهاماته في تأسيس العديد من البنوك العربية وكذا تنوع إسهاماته في مختلف المجالات الاقتصادية مما أهله عن استحقاق وجدارة لنيل وسام رجل الإعمار والتنمية لعام 2018 التي أكمل فيها نصف قرن من العطاء والإسهام الفاعل في مختلف مجالات التنمية في العديد من البلدان.

كما كرم المؤتمر في جلسته الافتتاحية بفندق تايل تاور بالقاهرة تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، بحضور قيادات مصرفية عربية رفيعة المستوى، وقدم للتكريم الشيخ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، والدكتور جوزيف طربيه رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ومحافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، و محمد الأتربي عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، عددا من القيادات المصرفية و منحهم وسام اتحاد المصارف العربية الذهبي وكذلك محمد بركات رئيس بنك مصر الأسبق ورئيس اتحاد المصارف العربية السابق، والذي يشغل حاليا موقع العضو المنتدب للمصرف العربي الدولي وكذلك إسماعيل حسن محافظ البنك المركزي المصري الأسبق.

وشارك في المؤتمر، الذي عقده اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري، واتحاد بنوك مصر ومؤسسات عربية إقليمية ودولية، تحت عنوان "ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية"، المهندس ياسر القاضي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري، والسفير أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية.

وتحدث جواد خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مقدما التهنئة لشعب مصر بمناسبة إعادة انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لفترة ولاية ثانية ووجه الشكر للقائمين على المؤتمر مؤكدا أهمية انعقاده في مثل هذا التوقيت وكذا الأطروحات التي يناقشها المؤتمر خلال جلساته التي اختتمت امس (الاثنين) مشيرا إلى أن التطورات التكنولوجية المالية تترك آثارها على الاستقرار المالي مشددا على ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النظام الحالي من المخاطر المتوقعة، وضرورة تعديل القوانين التي تحكم العمل المصرفي بما يضمن لها المزيد من الفاعلية في الرقابة الأنشطة المالية وتجنيبها أي هزات تصيب أصحاب الأموال والدول بهزات اقتصادية صعبة

وطرح جواد بوخمسين رئيس مجموعة بوخمسين القابضة في كلمته مشروع إنشاء بنك عربي دولي لاستيعاب الأموال العربية المودعة في بنوك دولية في الخارج والتي تم تقديرها بنحو 400 مليار جنيه، وكشف عن انه طرح ذات المشروع في اجتماع لاتحاد المصارف في العاصمة الفرنسية باريس عام 1992 وتم تكليفه بإعداد دراسة وافية عن المشروع قام بتقديمها بالفعل في المؤتمر التالي الذي عقد بالجزائر إلا انه وحتى الآن لم يزهر المشروع إلى النور رغم أهميته ونفعه للاقتصاديات العربية مطالبا اتحاد المصارف العربية بتبني هذا المشروع

كما لفت جواد بوخمسين في كلمته إلى أهمية اتخاذ المزيد من التدابير الاحترازية لحماية أموال المودعين في البنوك بواسطة البنوك المركزية كل في دولته على أن يتناغم ذلك مع السياسات البنكية بما تقتضيه من إجراءات

وفي ختام وجه جواد بوخمسين الشكر للقائمين على المؤتمر متمنيا النجاح للمؤتمر والخروج بنتائج وتوصيات تسهم في تصوير العمل المصرفي العربيمن جهته قال رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، إن هناك تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا المالية على مدار العقد الأخير، والدمج بين الخدمات المصرفية ووسائل التكنولوجيا الحديثة، مما يفرض تحديات على السلطات الرقابية المصرفية في مواكبة التشريعات التي تتماشى معها.

وقدم رئيس اتحاد المصارف العربية، خلال كلمته أمام مؤتمر "ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية"، والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في القاهرة، التهنئة للرئيس عبد الفتاح السيسي بإعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة مؤكدا على أهمية دور مصر في خدمة القضايا العربية حيث أن "القاهرة" هي قلب العروبة النابض.

واستهدف المؤتمر تسليط الضوء على تطورات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المالية والتحديات التي تواجه تلك التطورات، وتعزيز دور الرقابة على العمليات المصرفية الإلكترونية والحكومات والبنوك المركزية والأسواق والمؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.